المؤسسة الدينية والتدين في الغرب

د. عزالدين عناية*

■ من الصواب عند تناول سوسيولوجيا الدين في الغرب التمييز بين قطاعي: المؤسسة الدينية كجهاز وظيفي توظيفي والتدين كظاهرة اجتماعية، معبرة عن تجربة روحية داخل وعي الفرد، لما بينهما من تغاير ولغرض الالمام الموضوعي والجلي بالأمر.

ففي الراهن الحالي تتلخص مجمل الاشكاليات التي تواجه المؤسسة الدينية الغربية، في مصدرين أساسيين: يعود الأول، الى فلسفة الدوغما التي تصوغ الرؤى وتحكم التوجهات وتضبط المواقف؛ والثاني، الى مظاهر تجليات فعل المؤسسة ونشاطها، وما تمليه عليها تاريخيتها الداخلية من جدل مع الأوضاع المحيطة بها. في ما يتعلق بفلسفة الدوغما، التي لا تزال تميز أكبر أجنحة المؤسسة الدينية الغربية، ألا وهي الكنيسة الكاثوليكية، برغم ما تتحدث فيه عن نفسها، وتسعى لاقناع الخارج به، من قطع شوط في التطور اللاهوتي والتبدل، بعد المجمع الفاتيكاني الثاني (1962 ـ 1965)، لم تغادر بؤرة مقولاتها القروسطية، المتلخصة في مقولة «لا خلاص خارج الكنيسة» «extra ecclesiam nulla salus»، في موقفها من الأديان الأخرى. وارتباط المؤسسة الدينية المتين بجهاز الفعل السياسي، برغم ما هو شائع ظاهريا من فصل بين الدين والدولة، حولها الى مشهد اعلامي بارز موظف، مولدا ذلك الارتباط خضوعا لمغريات الآلة المشهدية، التي أثرت على استقلالية الرسالة الروحية، وأغرقتها في مُرائية تتناقض مع الشهود الفعلي لرسالة الناصري. ذلك الولاء الذي ارتضته المؤسسة جعلها تتطلع الى كسب سلطة خلقية، على المجال الديني العالمي، تحوز فيه المرجعية العليا لكافة الأنماط الدينية، تماثل هيمنة الآلة السياسية البراغماتية، على مجالي المصالح والمنافع. تتكفل فيها بفرز المشروع من اللامشروع، والصائب من الخاطئ، في حقلي الروحي والخلقي، وهو ما لخصه اللاهوتي الألماني السويسري المنشق هانس كونغ بالسعي لكسب احتكار الحقيقة المتعالية.

فحين تصير الدوغما وأخلاقياتها مشروطة، وجودا وعدما، بقوى زمنية تقدر قدرها، تكون عرضة لاندماج كلي ضمنها، مهما نأت ظاهرا عن ذلك، ومهما تظاهرت بالاستقلالية والحياد. والموقع الذي تضع المؤسسة الدينية نفسها اليوم فيه، ضمن لعبة آلة الهيمنة السياسية العالمية، أملى عليها عرض وجه انساني مسالم بنسق ديني مشروط بغيره، يتخفى فيه قبح وعنف آلة استغلال سياسية جبارة، تحركها وغيرها من الأدوات التابعة. فالشر لا يستطيع أن يأتي عاريا بل عادة ما تصحبه خلقية يلتف بها ولو كانت نقيضا لما يفعل.

وفي الزمن الذي ترتدي فيه المؤسسة الدينية ثوب ديمقراطية الاطار السياسي والحضاري الذي يحويها، تحاول التعامل مع غيرها من الديانات والفضاءات الحضارية بمنطق البطياركية. جاء في وثيقة صادرة عن «مجمع عقيدة الايمان» ـ Congregazione per la Dottrina della Fede ـ، وهي أعلى الهيئات الفاتيكانية الساهرة على العقيدة، ضمن تصريح «Dominus Iesus»، بامضاء مفتش العقائد السابق، الكردينال جوزيف راتزينغر، الذي يشغل منصب الحبر الأعظم في حاضرة الفاتيكان في الراهن: «بالتأكيد، تحوي مختلف التقاليد الدينية وتوفر عناصر دينية، متصلة بالله، وتمثل جانبا من عمل الروح القدس في قلوب البشر وفي تواريخ الشعوب والثقافات والأديان. فبالفعل، يمكن أن تؤدي، بعض الصلوات والطقوس في الأديان الأخرى دورا في التحضير الانجيلي، بصفتها فرصا أو بيداغوجيات، تتأهل من خلالها القلوب للانفتاح لعمل الرب. لكن في حد ذاتها، لا يمكن نسبة أصلها لله ولا يمكن أن تتوفر فرص خلاص عبرها، بصفة الأمر حكرا على الأسرار المسيحية، فلا يمكن تجاهل أن الطقوس الأخرى، الممتزجة بالخرافات والأغاليط، تمثل عقبة فعلا أمام الخلاص».

فلئن تشهد المؤسسة تطويرا لنشاطها وتوسعا لنفوذها، غربيا وعالميا، فانه لم تصحبها انتعاشة للتدين في الداخل، برغم ما قد يتبادر للذهن من ارتباط آلي بينهما. فقد صارت الكنائس والشعائر والصلبان و«الخرجات» ـ المواكب الدينية التي تجتاح الطرقات الغربية أحيانا ـ فلكلورا شعبيا، كما أصبح رواد الكنائس، من السياح لا العباد، تجلبهم أشهر اللوحات والرسوم الفنية، التي تغص بها الكنائس لا أداء الصلوات أو القداس. كما تراجعت المفاهيم والمعاني الدينية في الواقع العملي بشكل لافت، وهنا اشكالية علاقة الدين بالتدين في الغرب، قلة من تراعيه وقلة من تسعى للاهتداء بتعاليمه، ولكن مقابل ذلك هناك نواة مؤسسية تستميت على تأكيد حضوره الرمزي في الحياة. وهو ما يمكن تلخيصه بنفوذ حضور المؤسسة وتحلل التدين.

في الوجه الآخر لنشاط المؤسسة الدينية في الغرب، منذ أن أعيد رسم علاقة الكنيسة بالدولة، على اثر معركة الفصل الدامية بينهما، تم تدشين الف جديد، حصلت على اثره تركيبة جديدة في علاقة الديني بالمدني، لا تستند للاقصاء بل الى التنسيق وتقاسم الأدوار. التزمت المؤسسة الدينية فيها بأنشطة فاعلة داخل النسق الاجتماعي العام، لعل أبرزها اسداء نعوت «القداسة» و«التطويب»، التي تمنح لاضفاء الكاريزما على بعض الأفراد لغاية تمرير خط ايديولوجي من ورائهم. لذلك يلاحظ الكم الهائل ممن أعلنهم البابا الراحل كارول ووجتيلا قديسين ومطوبين، بلغت أعدادهم بالتوالي 476 و 1314، في حين لم يتجاوز مجموع ما أقره البابوات السابقون، عبر تاريخ الكنيسة الكاثوليكية، 300 قديس و1310 مطوبين.

كما احتفظت الكنيسة بدور خلقي في السياسة، غالبا ما قادته تنظيمات كنسية عالمية شبه حزبية مثل: «أوبوس داي» و«فكولاري» و«سانت أيجيديو» و«كومونيون وليبرسيون» و«رينيوم كريستي» و«ليجيوناري كريستيس»، تدعم تكتلات دولية أو تساند أحزابا أو تساهم في انشاء تحالفات، مع تجنب الاغراق المباشر في الفعل السياسي. وقد وجدت الكنيسة نفسها، ضمن هذا الدور، أقدر فعلا على التأثير في المجالات الاجتماعية والسياسية، في مختلف التكتلات السياسية من أقصى يمينها الى أقصى يسارها، في الداخل والخارج.

وضمن لعبة تقاسم الأدوار تلك، احتفظت الكنيسة بدور في غاية الخطورة، في مجال السياسة العالمية، يدعم ويخدم الاستراتيجية الغربية العامة، خصوصا فيما اتصل منه بانتقاد الكتل الحضارية الكبرى المشكلة للعالم: كالكتلة الاسلامية، والكتلة الكنفشيوسية، والكتلة الهندية، والكتلة المسيحية الأرثوذكسية، التي لا زالت تعاني تناقضا مع الكنيسة الكاثوليكية.

فقد خلصت المؤسسة الدينية أن مهمتها في مواجهة التحديات الدينية والحضارية الخارجية، وأنه لن يتيسر لها ذلك الا بدعم من قوى الفعل العلماني، عبر مسايرتها والتنسيق معها، وتجنب أي تناطح في ذلك. وحتى وان اختلفت معها في الموقف من بعض أمور الشأن الداخلي الغربي، كما تجلى من خلال رفض مسودة الدستور الأوروبي الذي يساوي بين المسيحية والديانات الأخرى بالقارة الأوروبية، أو من حيث التحكم ببعض الفضاءات وصبغها بصبغة دينية أو الهيمنة عليها، فانها تتحاور معها وتضغط بوسائلها، وتتجنب أي تعنت متشدد معها.

كما تبقى نظرة تلك المؤسسة احتكارية للفضاء الاجتماعي المهيمنة عليه، لذلك برغم أن الاسلام مثلا يمثل الديانة الثانية في عديد البلدان يبقى غير معترف به في العديد منها، كديانة قانونية، ويتعمق ذلك في البلدان ذات التقليد الكاثوليكي، فمثلا في ايطاليا التي تجمع أكثر من مليون مسلم يبقى مسجد المركز الاسلامي بروما الوحيد المعترف به قانونيا، وتبقى كل المساجد الأخرى غير قانونية، تلك احدى تناقضات الديمقراطية الغربية عندما يتعلق الأمر بأتباع الرسول محمد (ص).

وتحاول المؤسسة الدينية، في التاريخ المعاصر، وخصوصا منها تفرعها الكاثوليكي والانجيلي الأمريكي، أن تبقى الحربة المتقدمة للغرب في الاشارة أو التنديد أو التنبيه للعقل السياسي، من نقاط الحذر والانتقاد للعالم الاسلامي أو العالم الكنفشيوسي وغيرها من الفضاءات الحضارية الخارجة عن سيطرتها وهيمنتها. فنظرا لما تملكه تلك المؤسسة من مقدرات علمية، ومراصد دبلوماسية، وارتباطات مع أقليات دينية، كما الشأن في العالم الاسلامي، تحاول من خلالها صنع الحدث الاشكالي الذي يُتَقَد منه. وضمن لعبة التوظيف تلك، نجد مسيحيي الشرق غالبا ما أخطأوا التقدير، حين اعتبروا الغرب حامي المسيحية، ولم يدركوا أنه مجموعة من المصالح الوطنية المختلفة، استغلت مسيحيي الشرق لتفتيت الامبراطورية العثمانية سابقا، وفي أيامنا لصياغة توازنات قوى لصالح الغرب في منطقة الشرق الأوسط الحساسة.

أما في ما يتعلق بمسألة التدين في الغرب سأتناول الأمر من خلال معاينات مباشرة للفضاء السوسيوديني: لقد لفت انتباهي الالحاح المفرط في السنوات الأخيرة على الهوية الدينية اليهودية المسيحية، والأمر ما كان مطلبا شعبيا بل مطلبا مؤسسيا، وكأن هناك هاجسا بتآكل الهوية وبتهديد صامت وخفي لها. لذلك يشتد الاصرار على تثبيت الرموز الدينية بشتى الأشكال. وأنا جالس أفكر في صياغة هذا المقال، في احد المقاهي المطلة على ميدان «بيازا دلا ريبوبليكا» في وسط روما، لفت انتباهي شعار مكتوب بالحرف البارز، متكرر على أطراف عديد الحافلات «روما مدينة مسيحية»، فارتبط في ذهني تخيل ذلك الشعار مرسوما على حافلات القاهرة أو الجزائر أو دمشق، فماذا سيكون رد فعل السائح الأجنبي، هل سيختزل ذلك في انتشار الأصولية والتشدد، أم سيعتبر ذلك من باب التعبير عن هوية البلد والمحافظة عليها لا غير؟ في مقابل ذلك الالحاح الرمزي الذي تبثه المؤسسة، ألتفت لحضور الدين في الأفراد، فاذا القلوب صحارى قاحلة، توارى منها التدين بمدلوله الروحي الطهري، وصار الفرد في لهث متواصل لتحقيق متعه وكسبه المادي، دون مراعاة قيم الدين وتعاليمه. وحتى بعض الممارسات التي توحي في الظاهر بمدلول ديني، تأتي متناقضة أصلا مع حقيقتها، فعقود الزواج التي تعقد في الكنائس، بعد دفع أجرتها بحسب أسعار الكنائس الفخمة الباهظة والشعبية الأقل تكلفة، حيث تدخل العروس مرتدية الحجاب الأبيض، رمز العفة والعذرية والطهارة من الخطايا فيما مضى، والذي صار شاهدا على تقليد اجتماعي مفتقد لمضمونه؛ وبالمثل طقوس الممات، المدفوعة الأجرة أيضا، فهي تؤدى على الموتى من الملاحدة والمضادين للكنيسة أيضا، والأمر ليس من باب التسامح والرحمة والعفو، بل يجري ضمن نسق دورة اجتماعية تقليدية تستوجب وتستدعي القيام بتلك المراسم لا غير، وفي حل من أي ارتباط ولائي لعقائد المؤسسة. الأمر شبيه أيضا في ما يتعلق بطقس «التثبيت»، الذي يمارس في الكاثوليكية على الصبية، وهو طقس يلي طقس التعميد، فغالبا ما يتم اختيار أميمة، بمثابة أم رمزية، للصبي أو الصبية، تكون رفيقة وأنموذجا اجتماعيا ودينيا للمثبَت أو المثبَتة، والحال أن المهدي والمهتدي في قارب التيه معا. لقد اشتكت لي أميمة، قائلة: ماذا سأعلم هؤلاء الصبية دينيا وأنا ملحدة أرفض الكنيسة وتعاليمها وقد تم اختياري لأداء تلك المهمة!؟

ذلك الحضور الشكلي والفلكلوري للدين، والذي صار سائدا، أفقد الممارسات الدينية معناها، حتى تقلصت أو كادت تنعدم حدود الفصل بين المقدس والمدنس. فقد صادف أن دخلت يوما مرحاضا في منزل عائلة ايطالية لقضاء حاجتي، فهالني ما رأيته، وجدت الكتاب المقدس، بشقيه: العهد القديم والعهد الجديد داخل بيت الراحة، سألت عن سبب تواجده فقيل لي يُتلهى بقراءته أثناء التغوط!

عملية تفريغ المقدس من شحناته، المتمثلة في الهيب والعجيب والغريب، بحسب تعبير أوتو رانك، حولت الرمز الديني في الغرب الى معتاد اجتماعي، فأن تمارس موسم الفحش وتحمل الصليب في رقبتها، ما عاد يمثل تناقضا مع أبعاد الدين الخلقية، بل صار معبرا عن واقع فراغ المقدس من شحناته وعلبائه ونقاوته، مما حوله الى متاع دنيوي مبتذل.

والحقيقة أن الواقع السوسيوديني الغربي يدفع الانسان بعنف نحو تفريغه من التدين، ان لم نقل باتجاه الالحاد والعداء للدين. فالدين المؤسسي واهية صلة ارتباطه بالفرد، وفي مقابل ذلك يربطه جسر متين مع السلطة ومراكز النفوذ، من خلال تقاسم أدوار لدفع التحديات الآتية من الدوائر الحضارية الخارجية، ولعل دائرة الحضارة الاسلامية هي أشد ما يقلق الغرب اليوم. ويتجلى اغتراب المؤسسة الدينية في الغرب عن جحافل «المسيحيين» في تناقض المواقف بينهما مما يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية، في شؤون الطلاق والزواج والأسرة والحياة الخلقية «البيوايتيك» والاعتراف بزواج الجنسيين المثليين، خصوصا في جنوب أوروبا، وما تلاقيه من تشدد ومطالبة بالتسريح بينهما.

والنمط الذي خلفه استهلاك الدين لم تنحصر آثاره بالمجال الداخلي، بل انعكس ذلك أيضا على رؤية الآخر، فالغربي من داخل تجربة الدين المأزومة لديه يتعامل مع الأوضاع الدينية الخارجية، فهو لا يتصور تواجد علاقة اجتماعية دينية عادية ومتزنة تتجاوز ما اختبره تاريخيا وما يعيشه حاليا. لذلك بمجرد تطلع الغربي على فضاء ديني خارجي تحضر لديه اشكالياته الداخلية المتراكمة مع الدين ليتصورها اشكاليات كونية، وعادة ما ينجر عن احتكاكه بالآخر أن يتبدل أكثر عنفا وحنقا، لما صيغت حول ذلك الآخر تاريخيا من صور نمطية ولما رسمت بشأنه عديد اللوحات البشعة، لذلك ترى الغربي أكثر شراسة في انتقاد المقدس الاسلامي من انتقاده مقدساته الداخلية، نظرا لما يرتبط به دين الآخر من عداء وصراع في لاوعيه التاريخي، وكذلك لضعف الحماية المؤسسية للدين الخارجي المتواجد بالداخل.

فعلاقة المجتمع بالدين لدى الآخر، غالبا ما تشابه الأمر على الغربي في معالجتها، لحظة خروجه من فضائه التقليدي، اذ بتبدل آليات العلاقة الرابطة بين الفرد والتدين والمجتمع والدين، الا ويجد الغربي نفسه خارج معتاده الرؤيوي، فتجده يصدر الاتهامات والنعوت السلبية أو التحليلات المغتربة. لعل أبرز مظاهر ذلك ما ترافق مع موجة العمليات الاستشهادية في فلسطين، والتي عادة ما خلص المحلل الغربي أن الاستشهادي، الذي ينعته بالكاميكاز، يأتي العملية وهو مهووس بأربعين حورية تترقبه عند باب الجنة. والحق أن غياب الالمام بفلسفة الشهادة لدى الآخر وباشكالياته السياسية والاجتماعية، هي ما تجعله يغرق في مخيال مفرط في الجنسانية، يعيش رهينا له، فيحاول اسقاطه على الآخر.

ذلك غيض من فيض من أوجه مآسي الدين المنغلق، الذي يعاني منه عصرنا، حيث لا يرى العالم الا من داخل التجربة الدينية الذاتية، لذلك تبقى الحاجة ملحة لتشييد الدين المنفتح.

* أستاذ بجامعة لاسابيينسا بروما

«حماس» تنظيم أردني أم فلسطيني؟

د. عبد الفتاح طوقان *

■ رئيس وزراء الأردن في ختام مشهد خطاب الموازنة في مجلس الأمة الأردني نهاية الأسبوع الماضي، أضاف بكلمات بسيطة جملة هي «فإننا نؤكد أن الأردن ينظر إلى حركة المقاومة الإسلامية بوصفها تنظيماً فلسطينياً نحترمه ونجله»، وختم الحديث بالتالي: «أما بخصوص اتصالاتنا مع الإخوة في قيادة حركة حماس، فإننا نرحب بزيارة وفد من الإخوة قياديي الحركة بوصفهم قادة تنظيم فلسطيني نحترم ونجل».

كان التأكيد من رئيس الوزراء الأردني في الجملتين على أن حماس تنظيم فلسطيني، فلماذا التأكيد على الماء بالماء لولا أن هنالك تعكيرا في موضع ما تشعر به الحكومة الأردنية؟

وهذا يفتح الحوار حول هل حماس هي حركة فلسطينية لها مؤيدون في الخارج أم انها تنظيم إسلامي اكبر واشمل من فلسطين ويمتد إلى الأردن وغيره من الدول بمسميات مختلفة؟

ولنعد قليلا إلى سنوات خلت وإلى نقابة المهندسين الأردنيين على سبيل المثال، حيث لعب إبراهيم غوشة احد قادة حماس الذين ابعدوا من الأردن واحتضنتهم قطر دورا هاما في اختيار نقيب المهندسين من خلال عضويته في نقابة المهندسين أولا ومن ثم في التنظيمات الإسلامية على الساحة الأردنية، ولعل هنالك اجتماعين هامين حددا من هو نقيب المهندسين الأردنيين في الثمانينات، الاجتماع الأول الذي دار في مبنى المخابرات الأردنية بناء على دعوة من اللواء سميح بينو والثاني اجتماع في مكتب المهندس حسني ابو غيدا حضره المهندس عزام الهنيدي رئيس الحركة الإسلامية في البرلمان الأردني وإبراهيم غوشة ممثل حماس واحمد الكيلاني ورياض أبو هزيم، ونتج عن الاجتماعين أن يتنحى عزام الهنيدي عن الترشيح لمنصب النقيب في تلك المرحلة وأن يتم ترشيح حسني أبو غيدا في مهادنة للسلطة التي ترى أن دور النقابات يجب تحجيمه آنذاك، وتم ذلك بمباركة المهندس إبراهيم غوشة حتى لا يحدث صدام، وتم الترشيح والانتخاب وبعدها أصبح ابو غيدا وزيرا للأشغال ثم سفيرا وعاد مجددا في حكومة الدكتور معروف البخيت وزيرا للأشغال من جديد.

إذن هنالك دور لحماس في النقابات الأردنية ويمكن التدليل في أكثر من نقابة وفي أكثر من مناسبة بدءا من مرج الزهور والأحاديث عبر الميكروفونات إلى الساحة الأردنية في مناسبات مختلفة وإلى الساحة الانتخابية المحلية وجبهة العمل الإسلامي، فهنالك أيضا أعضاء من حماس.

والعكس صحيح فالعديد من قادة حماس يحملون الجنسية الأردنية وهم أردنيون حسب قانون التجنس، إذن كيف سينظر إلى حماس في الساحة؟ هل هي فلسطينية أم أردنية؟ ولماذا حدد رئيس وزراء الأردن أنها حركة فلسطينية نافيا بذلك أن تكون أردنية، أو محذرا بلطف من التعامل معها على الساحة الأردنية كتنظيم متشابك أردني فلسطيني؟ وهل منح الجوازات الفلسطينية لأعضاء حماس هي الحل لحماس الفلسطينية، أم يجب الإبقاء على الجوازات الأردنية لحماس الفلسطينية كما يتحدث السياسيون؟

يعتقد البعض انه لو لم يكن هنالك تخوف أو مجرد شك من تحرك حماسي في الأردن، لما أشار إليها رئيس الوزراء في خطاب الموازنة. ولقد كان محقا في إشارته الذكية لان الساحة الاردنية تحمل العديد من الحماس الإسلامي.

مما لا شك فيه أن التوجه الإسلامي يحظى باحترام العديد من المسلمين والمسيحيين على حد السواء، وقد خاطب عواطف الجماهير التي رأت الفشل والإحباط في التيارات الأخرى من الشيوعيين إلى القوميين والبعثيين وغيرهم، لذا فقد كان التيار الإسلامي ملاذا واضحا لفئات مختلفة بالإضافة إلى الفئات المؤمنة بعقيدتها والنهج الإسلامي.

وفي مراحل أخرى كانت تلك التيارات الإسلامية هي العصا التي تستخدمها بعض الدول انتخابيا للانقضاض على تيارات أخرى في الساحة ومنها فتح والعاصفة والشعبية التي كانت تلعب دورا سياسيا واضحا في الدولة الأردنية، والشيوعيون والناصريون والقوميون في مصر حيث استخدم السادات في مصر ورقة الإسلاميين، ثم انقلبت عليه.

الأردن الذي تعامل مع تنظيم الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية السياسية بكل حرص ورعاها حيث صعد نجمها في عهد مدير المخابرات الأردنية مضر بدران والذي استضاف بعض أعضائها في حكومته التي هادنت إسرائيل ووقعت معاهدة سلام، قد يعني أن حماس بامكانها أن تسير على نفس النهج.

ولعل من ايجابيات حركة حماس أنها استطاعت أن تجذب إليها عناصر متعلمة وواعية، حاصله على أعلى الشهادات الجامعية ومن جامعات عريقة في مجالات التقنية والطب والهندسة تحديدا، مما يعني أنها ليست أمام أي معضلة في تشكيل حكومي قادم، خصوصا إذا ما عرف أن الحركة الإسلامية ترحب بكل العناصر الفلسطينية في الخارج والتي لا علاقة لها بالتنظيمات وتمد لها اليد للمشاركة، وتعتبر أن كل فلسطيني في الخارج وبغض النظر عن جنسيته صاحب حق المشاركة في أداء الواجب تجاه الوطن الفلسطيني مما يدفع بالمزيد من الاحترام للحركة الإسلامية.

أما وقد كان دوما الوفد الفلسطيني ملحقاً بالوفد الأردني في مفاوضات السلام، ولم يكن ثمة اي اعتراف دولي بحق الفلسطينيين في تمثيل أنفسهم مباشرة ومن دون واسطة، فهل يتكرر السيناريو مع حماس، أم أن الحكومة المصرية ممثلة بمدير مخابراتها ستلعب دورا في ذلك وتقلص الدور الأردني؟

الحركة الإسلامية من جانبها لا ترى للجنسية أي أهمية فهي تنطلق من العقيدة الجامعة والرابط الإسلامي، ولذا مهما قال أو أشار رئيس الوزراء الأردني تبقى قضية حماس الأردنية والفلسطينية وحدة واحدة قائمة وقد تؤثر في الساحة السياسية الأردنية على حد ادعاء البعض.

* كاتب من الاردن
aftoukan@hotmail.com

عندما تتعمد امريكا ازدراء الشرعية الدولية ..

د. حسن عبد ربه المصرى*

■ رغم أن التقرير/الوثيقة الذي أعدته لجنة تحقيق خاصة تابعة للأمم المتحدة «بناء على طلب من مفوضية حقوق الإنسان» حول أوضاع سجناء معتقل غوانتنامو (أنشئ عام 2002 ويوجد به في الوقت الراهن حوالي 520 سجينا) يشير الى أن ما يقع فيه يعد انتهاكاً لبنود القانون الدولي ويطالب واشنطن باغلاقه وديا ًدون ان يقترح فرض عقوبات عليها إذا رفضت، إلا أن الإدارة الأمريكية أسرعت إلى شجبه والهجوم عليه حيث تهكم عليها الرئيس جورج دبليو بوش الابن في حديثه الإذاعي الأسبوعي وقال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع إنه يسيء إلى سمعة المنظمة الدولية ووصف كوفي عنان بأنه كان مخطئاً عندما دعا إلى إغلاق المعتقل في أسرع وقت ممكن!! هذا بينما وصفته وزارة الخارجية بأنه هراء ولا يستند إلى حقائق.

في البداية رفضت واشنطن كما تقول غالبية وسائل الإعلام البريطانية السماح لأعضاء لجنة التحقيق بالإنفراد بالمعتقلين والسماع لشكواهم كما رفضت التصوير والتسجيل حتى مع العسكريين أو المدنيين المسؤولين عن إدارة المكان، واقترحت بدلا من برنامج التقصي الأممي تعاوناً توفر لهم (واشنطن) من خلاله كافة المعلومات والبيانات التي هم في حاجة إليها ليستوفوا تقريرهم .. لكن أعضاء اللجنة رفضوا «الاعتماد على البيانات المطبوخة» وقرروا الأخذ بالمعلومات التي توصل إليها مبعوثون دوليون سابقون التقوا بسجناء المعتقل بدون صفة رسمية إلى جانب ما حصل عليه محامون غربيون وبعض أقارب السجناء الذين زاروهم على فترات متباعدة من معلومات.

يقول مانفريد نوفاك الذي شارك في إعداد التقرير/الوثيقة لصحيفة «لوس انجليس» في عددها الصادر بتاريخ 12 شباط (فبراير) الحالي «إن أعضاء اللجنة درسوا بعناية فائقة كل الحجج والبراهين التي تقدمت بها حكومة الولايات المتحدة وخلصوا إلى أن المعتقل يُعد انتهاكاً صارخاً لبنود القانون الدولي والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حيث أن بعض ضروب معاملة السجناء ينطبق عليها وصف التعذيب الوارد في معاهدة مناهضة التعذيب التي أقرتها الأمم المتحدة، ويدخل في هذا الإطار الإطعام القسري للمضربين عن الأكل عبر الأنابيب والاستخدام الموازي لعدد من تقنيات الاستنطاق الجبري كالسجن الإنفرادي طويل الأمد وتعريض السجناء للضجيج والضوء المبهر ولدرجات الحرارة التي لا تحتمل».

لم يقتنع الفريق الأممي بحجج واشنطن لذلك يتساءلون عن الطبيعة القانونية للمعتقل، ويرفضون الاعتراف بان السجناء بداخله لهم صفة العدو لذلك ينص التقرير/الوثيقة على «ضرورة أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على إغلاق مرافق المعتقل دون ادنى تأخير، أما بالنسبة للسجناء فعليها أن تقرر إما تقديمهم للمحاكمة على وجه السرعة أو إطلاق سراحهم دون تأخير». تقول لويز اربور المفوضة الدولية لحقوق الإنسان ان عمليات اختطاف المشتبه فيهم لاحتجازهم في معتقل غوانتنامو في الأساس تدل على عدم اعتراف القائمين بها بالقانون الدولي، وفي رأيها كل ما يترتب على هذه العملية باطل وغير قانوني حتى لو لم يشتبه في انه تعذيب «فما بالنا وقد ثبت أن بعض المعاملات وصلت إلى حد إهدار حقوق الإنسان وكلها تُعد إحتجازات لفترات طويلة الأمد دون تقديم للمحاكمة». وختمت المسؤولة الدولية قولها بأنها لا تثق في قدرة النظام القضائي الأمريكي على معالجة الأضرار التي تسبب فيها هذا المعتقل!

هذا بينما وصفت صحيفة «الإندبندنت» البريطانية في عدد يوم 14 شباط (فبراير) معتقل غوانتنامو بأنه «إهانة للعدالة الدولية ولحقوق الإنسان وطالبت بعدم الإكتفاء بإقفاله» إذ لا بد من فتح تحقيق لمعرفة حقيقة مزاعم التعذيب التي جاءت على لسان عدد من المعتقلين وأقربائهم وبعض الشهود، ومحاكمة مرتكبي هذه الأعمال وصولاً إلى أعلى المستويات السياسية والعسكرية أمام المحاكم الأمريكية. وهاجمت الصحيفة غَضبة واشنطن غير المبررة وحملتها على التقرير/الوثيقه وقالت «إن الأمم المتحدة محقة في كل ما توصلت إليه وفي مطالبتها للإدارة الأمريكية: إما بالإفراج عن المعتقلين أو تقديمهم للمحاكمة فوراً لأن ذلك سيقلل من تدني سمعتها سلباً أكثر وأكثر».

وبينما حاول أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان الذي ستنتهي فترة مسؤوليته الأولى في شهر كانون الاول (ديسمبر) القادم أن يكون متوازناً في تعليقه على التقرير، ربما لكي لا يضار بما جاء فيه كما أضير الدكتور بطرس غالي من قبله بسبب تقرير المنظمة الذي فضح فيه ممارسات إسرائيل الدموية تجاه سكان قرية قانا في جنوب لبنان قبل نهاية عام 96 مما أدى إلى إصرار أمريكا على عدم التجديد له ليتولى أمانة المنظمة لفترة ثانية، حيث قال «في الوقت الذي لا اتفق فيه مع كل الاستنتاجات التي جاءت في التقرير، إلا إنني أؤيد مناشدة واشنطن إغلاق معتقل غوانتنامو» قال الناطق باسم البيت الأبيض ان وصف التقرير بأنه يفتقد إلى المصداقية «على الأمم المتحدة أن تلتفت إلى انتهاكات حقوق الانسان في باقي أنحاء العالم، لأن المعاملة التي يلقاها المعتقلون في غوانتنامو إنسانية بالقياس إلى غيرها».

إدارة الرئيس الأمريكي التي:

ـ ترفع مبادئ حقوق الإنسان سيفاً مسلطاً على رقاب الأنظمة الحاكمة في العالم وتطالبها بمراعاتها والعمل على الدفاع عنها ..

ـ والتي جعلت من هذه المبادئ إضافة إلى القوانين الخاصة التي سنها مجلسها التشريعي خصيصاً لهذا الغرض، مؤشراً لقياس مدى احترام هذه الأنظمة أو حجم اعتداءاتها عليها أينما وُجد مواطنون تابعون لنظام حكم ..

ـ والتي جعلت من تقرير أجهزتها المختصة السنوي في هذا الشأن ميزاناً لتصنيف الحكومات وتحديد أولويات التعامل معها في ضوء حرصها على تقدير هذه الحقوق أو إصرارها على إهدارها ..

هذه الإدارة التي تدعي أنها المدافع الأول عن حقوق الإنسان لدى الآخرين وتعتدي عليها في العراق وأفغانستان وتسكت عن ممارسات إسرائيل حيالها .. تزدري الأمم المتحدة وفي نفس الوقت تتخذ من مجلس أمنها وجمعيتها العامة مصدراً لإعادة تشكيل العلاقات الدولية وإعادة ترتيب أوضاع حكوماتها ووضع مواصفات واشتراطات لكيفية الحصول على الرضا السامي الأمريكي.

* استشاري إعلامي مقيم في بريطانيا
drhassanelmassry@yahoo.co.uk

مصير الرئاسة اللبنانية في المرحلة المقبلة

علي حسين باكير *

■ يدور الجدل الآن في الساحة اللبنانية حول منصب رئاسة الجمهورية وموقعه، خاصّة انّ الرئيس اللبناني اميل لحود يقع تحت ضغوط كبيرة حاليا قد تدفعه الى تقديم استقالته او ارغامه على ترك المنصب الرئاسي.

لقد كان وليد جنبلاط من اوائل الذين هاجموا الرئيس اللبناني بعد عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وقد دفع باتّجاه المطالبة باقالته وقد ترافق ذلك بحملات اعلاميّة وحزبيّة عنيفة على الرئيس اللبناني معتبرا انّ كل الاشكال الواقع في البلد اليوم كان نتيجة للتمديد غير الشرعي له الذي جرى وأدّى الى تمديد ولايته حتى عام 2007 (مع انّه وغيره ممّن يزعمون معارضته كانوا طرفا اساسيا في اعادة التمديد له!!)، لكنّ طلبه هذا آنذاك قد تمّ تأجيل البت فيه. الآن وبعد سيطرة فريق الأكثرية ـ التي افرزتها الانتخابات النيابية الاخيرة ـ على السلطات في البلاد، تمت اعادة طرح موضوع الرئاسة من جديد.

خطط الاطاحة بلحوّد

تشير جميع المعطيات الحاليّة الى انّ المطالبين باستقالة الرئيس لحّود يحضّرون لعدّة اعمال بعد تظاهرة 14 شباط (فبراير) والتي انذروا فيها الرئيس حتى 14 آذار (مارس) للتنحي عن الحكم، وذلك من أجل دفعه واجباره على تقديم استقالته رغما عنه وتحت الضغوط، ومن الوسائل التي قد يلجأون اليها:

1 ـ القيام بتظاهرات واضرابات واعتصامات ومسيرات سيّارة باتّجاه قصر الرئاسة للمطالبة بالاستقالة ويترافق ذلك بحملات اعلاميّة مرئية ومكتوبة للضغط عليه ومحاصرته بحيث يبقى معزولا الى ان يصبح الخيار الوحيد امامه تقديم استقالته منعا لتفاقم الامور وحفاظا على الوحدة الوطنيّة.

2 ـ في حال فشل العمل الأول، قد تلجأ الاغلبية البرلمانية الى حلول اخرى خاصّة انّها تملك اغلبية برلمانية ملحوظة، حيث من المتوقع ان يتم استغلال هذه الأغلبية باستصدار عريضة برلمانية تطالب باستقالة الرئيس متّهمة اياّه بالمسؤولية عمّا جرى وبأنّه جاء نتيجة تمديد غير شرعي. أو وضع مشروع قانون في مجلس النواب يقضي بتعديل المادة 49 من الدستور واعادتها الى اصلها وهو «تستمر ولاية الرئيس اميل لحود، لمرة واحدة استثنائية حتى 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2005».

إلا ان هذا التعديل الدستوري يستلزم موافقة ثلثي اعضاء مجلس النواب الذين يتألف منهم قانونا، وهذا يعني موافقة 86 نائبا من اصل 128، ولكن مشروع التعديل هذا قد يعاني صعوبات قانونية كبيرة منها انّه يجب ان يطرح من قبل رئاسة الجمهورية بداية وصولا الى البرلمان وهو امر مستبعد.

خيارات لحود في المرحلة المقبلة

بالنسبة للرئيس اللبناني فهو لن يخرج عن خيارين متاحين امامه فامّا الاستقالة وامّا التحدّي:

الخيار الأول: وهو خيار تقديم الاستقالة طوعا ودون أي ضغوط. فهذا الخيار يقتضي باعتراف الرئيس اميل لحوّد انّ البرلمان معارض لتوجهاته العامة وعقبة كبيرة يصعب التعامل معها خاصّة انّ الحكومة على شاكلته، وبما أنّ طبيعة النظام الدستوري اللبناني تفرض ان تكون الرئاسات الثلاث (الجمهورية، البرلمان والوزراء) متفاهمة في أي موضوع حتى يتم تمريره دستوريا بسبب توزيع الصلاحيات والمحاصصة، فانّ ذلك سيحول دون تمرير معظم المشاريع نتيجة الخلافات الكبيرة في التوجهات ونظرا للاستحقاقات القادمة والتي قد تتطلب استكمال تطبيق القرار الدولي 1559 وسحب سلاح حزب الله والمنظمات الفلسطينية.

**الخيار الثاني: وينص على تحدّي الضغوط التي يتعرّض لها والبقاء في منصبه الى حين انتهاء ولايته في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007، وهو ما اكّد عليه الرئيس لحّود في مناسبات عديدة. لكنّ هذا الخيار صعب جداً ويحتاج